تقرير
ارتيادي
(استراتيجي)
سنوي
يصدر عن

مجلة
البيان

مستقبل العالم الإسلامي
تحديات في عالم متغير

الإصدار الأول
١٤٢٤ هـ

الراعي الرسمي
سليمان الفايز للعقارات

روســـيا والعالم الإســـلامي

بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل

الدكتورة/ نورهان الشيخ(*)

مقدمة:

إن دراسة القوى الدولية الكبرى في حقبة تاريخية ما، ونمط التفاعلات فيما بينها، وبينها وبين غيرها من القوى والدول الأقل نفوذاً وتأثيراً على الصعيد الدولي - هو أحد أقرب الطرق الأساسية لفهم السياسة الدولية خلال تلك الحقبة من الزمن(١)، كما أنه مهم وضروري لرسم السياسة الخارجية لأي دولة، فلا بد لصانعي القرار في أي دولة من تحديد القوى الكبرى الفاعلة والمهيمنة على الشؤون الدولية ومصالحها وأهدافها.

والأدوات التي تلجأ إليها لتحقيق هذه الأهداف هي: الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، وذلك حتى يتمكن صانعو القرار من تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف في المصالح والأهداف مع هذه الدول، فيتم توظيف نقاط التوافق بما يخدم المصالح، كما يتم تجنب أو محاولة تجاوز القضايا الخلافية على النحو الذي يسبب أقل ضرر محتمل للدولة.

وتركز هذه الدراسة على جمهورية روسيا الاتحادية بوصفها إحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة في الصعيد الدولي، وعناصر قوتها وأدوات التأثير المتاحة لها، ويفترض هذا البحث مجموعة من المقولات الأساسية التي تحاول الدراسة بحثها تفصيلاً؛ وهي:

أولاً: إن روسيا على الرغم من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي اعتصرتها خلال السنوات العشر التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي؛ فإنها تمتلك مقومات القوة الكبرى؛ الأمر الذي أدى إلى نجاحها - خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، ومنذ تولي فلاديمير بوتين السلطة في مارس ٢٠٠٠م(٢) - في تجاوز أزمتها الاقتصادية، واستعادة مكانتها قوة كبرى فاعلة ومؤثرة في الصعيد الدولي، وإن لم تصل بعد إلى مكانة مكافئة للولايات المتحدة كما كان عليه الحال في عهد الاتحاد السوفييتي.

ثانياً: إن الموقف الروسي من الشيشان ليس موقفاً من الإسلام أو المسلمين، وإنما هو أمر - وفقاً لوجهة النظر الروسية - فرضته المصالح الروسية لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي الروسي، ووحدة الكيان الروسي(**)، وإن كان هذا لا يسوِّغ بشاعة السلوك الروسي في الشيشان.

(*) أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(**) ولكن كثير من المراقبين للشؤون السياسية لا يتفقون مع الباحثة فيما وصلت إليه من أن ما يحدث في الشيشان ليس موقفاً من الإسلام أو المسلمين، ويفسرون ما حدث من منظور عقدي يتعلق بحرب صليبية يشنها الروس على المسلمين، ويعزز ذلك ما قاله بوتين مؤخراً في مؤتمر صحفي عقد في =

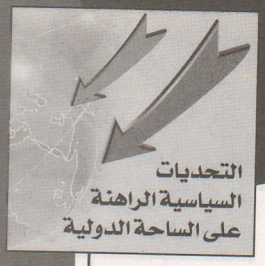

ثالثاً: إن روسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها في العالم الإسلامي إلى علاقات تعاونية تخدم مصالح الطرفين، وهي في ذلك تختلف تماماً عن المنظور الأمريكي القائم على محاولة الهيمنة وإضعاف القوى الإسلامية.

وهناك آفاق رحبة للتعاون بين الأمة الإسلامية وروسيا؛ إذا تم فهم قدراتها وما يمكن أن تقدمه للدول الإسلامية، وإذا حددت هذه الأخيرة مصالحها وأهدافها من التقارب مع روسيا، وعلى الأمة الإسلامية تحديد مواطن الاتفاق ومجالات التعاون مع روسيا على النحو الذي يمكِّن من الاستفادة من القدرات الروسية عامة، والتقنية (التكنولوجية)، والعسكرية خاصة.

وجدير بالذكر أن روسيا من الممكن أن تقدم تقنية (تكنولوجيا) وأسلحة من الصعوبة بمكان الحصول عليها من مصادر غربية؛ فروسيا شريك مهم وواعد إذا اتفقت الأمة الإسلامية ووضعت الأسس المناسبة لهذه الشراكة.

وسوف تحاول الدراسة بحث المقولات السابقة ومناقشتها تفصيلاً؛ وذلك في إطار ثلاثة أجزاء أساسية:

أولاً: خلفية تاريخية لصور الإسلام الروسية وعلاقاتها بالعالم الإسلامي.

ثانياً: عناصر القوة الروسية وأدواتها.

ثالثاً: علاقة روسيا بالأمة الإسلامية.

خاتمة: مستقبل العلاقة بين الأمة الإسلامية وروسيا.

أولاً: خلفية تاريخية لصور الإسلام الروسية، وعلاقتاها بالعالم الإسلامي:

ترجع بدايات ظهور الإمبراطورية الروسية إلى أواخر القرن الخامس عشر؛ حين استطاع إيفان الثالث عام ١٤٨٠م هزيمة التتار المسلمين وطردهم من دوقية موسكو ليبدأ بذلك العهد القيصري، وكان تيمورلنك (١٣٧٠ - ١٤٠٥م) قد أسس دولة كبرى خلال القرن الرابع عشر عاصمتها سمرقند - في أوزبكستان الحالية -، وشن حملات عسكرية ضد روسيا وأخضعها لسيطرته، وظلت روسيا خاضعة لحكم التتار المسلمين حتى القرن الخامس عشر؛ حيث انهارت دولة تيمورلنك بعد وفاته في أوائل القرن الخامس عشر؛ وأصاب التفكك الإمارات

= قلب العاصمة الأوروبية بروكسل في ١٢/١١/٢٠٠٢م خلال مؤتمر صحفي مشترك مع السيد آندرس فوج راسموسن رئيس وزراء الدانمارك الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، والسيد رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية، والسيد خافيير سولانا الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث تساءل بوتين عن الأسباب التي تدفع إلى المطالبة بانفصال الشيشان واستقلاله؛ خاصة من قبل هؤلاء المتشددين، معرباً عن اقتناعه بأن إقامة ما أسماه الخلافة الإسلامية داخل روسيا الاتحادية يعد جزءاً من المخطط؛ حيث يسعى الراديكاليون إلى إقامة خلافة إسلامية في مختلف أنحاء العالم من أجل قتل الأمريكيين وحلفائهم وقتل كل الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الإسلام - على حد زعمه -، وزعم بوتين أن حياة المسيحيين في خطر، ولا يوجد مهرب من تهديداتهم.

المغولية، وبدأ الروس يستجمعون القوى لطرد التتار المسلمين، وقد تم هذا بالفعل على يد إيفان الثالث عام ١٤٨٠م(٣).

ومع وصول إيفان الرابع ـ المعروف بإيفان الرهيب ـ حفيد إيفان الثالث إلى السلطة؛ بدأت روسيا في التوسع وتكوين إمبراطوريتها، فتم التوسع في الأراضي المجاورة شرقاً عبر جبال الأورال وسيبريا، كما تم إخضاع قازان المسلمة عام ١٥٥٢م للسيطرة الروسية، تلا ذلك إخضاع إستراخان عام ١٥٥٧م، وأخذت القوات الروسية بعد ذلك في الزحف على المناطق الإسلامية وضمها بالتدريج(٤).

ومنذ منتصف القرن السابع عشر ظهرت روسيا دولة مؤثرة في السياسة الدولية، ويُعَدُّ بطرس الأكبر ١٦٨٢ ـ ١٧٢٥م هو المؤسس الحقيقي للإمبراطورية الروسية الحديثة؛ حيث استطاع دمج روسيا في الحضارة الأوروبية والنهوض بالصناعة والتعليم والجيش، كما نجح في التوسع غرباً على حساب السويد وجنوباً في فارس، وعقب وفاة بطرس الأكبر واصلت خليفته الإمبراطورة كاترين الثانية (١٧٦٢ ـ ١٧٩٦م) الإصلاحات الداخلية والتوسع الخارجي، وفي عهدها تم إرساء دعائم القوة الروسية لتصبح روسيا مع مطلع القرن التاسع عشر إحدى القوى الكبرى، وفاعلاً رئيساً في السياسة الدولية؛ خاصة مع الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية ـ منافسها التقليدي

وعلى الرغم من أن روسيا القيصرية كانت أكبر دول العالم من حيث المساحة، وأكبر الدول الأوروبية من حيث عدد السكان؛ فإنها ظلت زراعية بالأساس، ويعمل معظم سكانها بالقطاع الزراعي، ويعيشون في قرى منعزلة وفي مستوى معيشي منخفض، وذلك على الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهده القطاع الصناعي منذ عام ١٨٩٠م؛ حيث تركزت الصناعة في المدن الكبرى؛ خاصة سان بطرسبرج، وموسكو، وأوكرانيا(٥).

وعقب الثورة الروسية عام ١٩١٧م، وسيطرة البلاشفة على الحكم؛ أعلن لينين في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي عن سياسة اقتصادية جديدة أدت إلى انتعاش نسبي في الاقتصاد، وتحسن في الأصول الاقتصادية، كذلك تم إعلان قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وتوقيع المعاهدة الاتحادية المنشئة له في عام ١٩٢٢م، وضم الاتحاد ست جمهوريات إسلامية هي: (قازاقستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وقرقيزستان، وأذربيجان)، وكان لينين قد تمكن من الاستيلاء عليها بالقوة خلال الفترة من ١٩٢٠ ـ ١٩٢١م(٦).

وعقب تولي ستالين السلطة خلفاً للينين بدأ العمل بمجموعة من السياسات التي أرست دعائم الاتحاد السوفييتي، وهيأت له الانطلاق إلى مصاف القوى العظمى، فتم التحول إلى نظام المزارع الجماعية، وأولى ستالين اهتماماً كبيراً بالتصنيع، فأنشأ مصانع جديدة، وأقام شبكة من الطرق والسكك الحديدية لخدمة حركة التصنيع، كما اهتم اهتماماً خاصّاً بالصناعات الثقيلة لإنتاج المواد اللازمة لصناعة الأسلحة الحديثة، وكذلك الآلات

والمعدات اللازمة للمصانع الجديدة(٧).

وعقب الحرب العالمية الثانية وهزيمة هتلر على يد الاتحاد السوفييتي؛ برز الاتحاد السوفييتي في صورة الدولة التي لا تُقهر، وأصبح عقب نجاحه في إجراء أول تجاربه النووية إحدى القوتين العظميين اللتين هيمنتا على الشؤون الدولية في إطار ما عُرِفَ بـ (الاستقطاب الثنائي)، و(توازن القوى) مع الولايات المتحدة، والذي حكم العلاقات الدولية حتى تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م وبروز روسيا فاعلاً دولياً.

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين عانت روسيا من أزمة اقتصادية طاحنة، وعدم استقرار سياسي؛ نتيجة الصراع بين رئيس الجمهورية والبرلمان من ناحية، والتغيُّرات المتتالية لشخص رئيس الوزراء من ناحية أخرى؛ خاصة خلال عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩م، وضعف الحكومة المركزية، وتصاعد المطالب الانفصالية؛ خاصة من جانب الشيشان من ناحية ثالثة. هذا إلى جانب الدرجات المتزايدة من العنف التي لم يشهدها المجتمع الروسي من قبل، ومن ثم أصبح من الصعب اعتبار روسيا إحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة؛ حيث اهتزت مكانتها الدولية، وتقلص تأثيرها في الصعيد الدولي، وأظهرت تبعية واضحة للتوجهات الغربية والأمريكية.

إلا أنه عقب رحيل الرئيس بوريس يلتسين واستقالته في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٩م، وتولي فلاديمير بوتين السلطة؛ بدأت روسيا في استعادة مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وقد ساعد على ذلك امتلاك روسيا لمقومات القوة الكبرى؛ على النحو الذي سيلي بيانه تفصيلاً في الجزء التالي.

ثانياً: عناصر القوة الروسية وأدواتها:

تمتلك روسيا مقومات القوة الكبرى، وقد كان ذلك عاملاً مساعداً لها في النهوض من كبوتها، واستعادة مكانتها بوصفها قوة كبرى خلال أزمات عدة مرت بها على مدار تاريخها، وذلك حين توافرت القيادة السياسية الواعية القادرة على استغلال هذه المقومات على نحو أمثل، وأهم هذه العناصر ما يأتي:

١ - المقومات الجغرافية والديموجرافية:

روسيا هي أكبر دول العالم من حيث المساحة ١٧,٠٧٥ كم٢، وهذه المساحة الشاسعة تعدُّ أحد أهم عناصر القوة الروسية، وذلك بالنظر إلى جانبين:

أولهما: أمني؛ فقد نجحت روسيا دون غيرها من الدول الأوروبية الكبرى - بفضل هذا العمق الجغرافي - في هزيمة نابليون عام ١٨١٢م، وهتلر عام ١٩٤١م، وعلى الرغم من التقدم في التقنية (التكنولوجيا) العسكرية والصواريخ عابرة القارات؛ فإن العمق الجغرافي يظل أحد عناصر القوة الروسية وإن لم يكن الأكثر أهمية.

وثانيهما: اقتصادي، فهذه المساحة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، وبها حوالي ٢٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية؛ موزعة على إحدى عشرة منطقة اقتصادية، هذا إلى جانب ١٢٠ ألف نهر، يبلغ طول كل منها

١٠ كم فأكثر، وأهمها نهر الفولجا(٨).

من ناحية أخرى؛ تعدُّ روسيا خامس أكبر دول العالم من حيث عدد السكان ١٤٤,٩٧٨,٥٧٣ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢م(٩).

وعلى الرغم من أن روسيا تعاني حالياً من مشكلة انخفاض معدلات المواليد، وتزايد نسبة المهاجرين غير الشرعيين؛ خاصة إلى منطقة سيبيريا؛ فإنه من الثابت كون روسيا من أكبر دول العالم سكاناً، ولديها قوة بشرية متعلمة ومدربة؛ حيث لا تتجاوز نسبة الأمية ٢ ٪ من إجمالي عدد السكان فوق ١٥ سنة، كما أن لديها قاعدة من العلماء في مختلف التخصصات.

٢ - القدرات الاقتصادية:

تعدُّ روسيا - كما سبقت الإشارة - من أغنى دول العالم من حيث الموارد المتاحة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، ويقدر بـ ٤٨ مليار برميل؛ أي ما يعادل؛ ٤,٦ ٪ من مجموع الاحتياطي العالمي؛ مما جعلها ثاني أكبر منتج ومصدِّر للنفط في العالم بعد السعودية؛ حيث تنتج ٧,٥ ملايين برميل يومياً، وتصدر ما يقرب من ٣,٢ ملايين برميل يومياً من النفط الخام؛ أي حوالي ٤٠ ٪ من إجمالي الصادرات الدولية، وما يصل إلى ٧٠ مليون طن من منتجات التكرير سنوياً، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي المتوافر بها، والتي تقدر بحوالي ٥٤,٣ تريليون متر مكعب؛ أي ما يعادل ٣٥ ٪ من الاحتياطي العالمي(١٠).

ومن ثَمَّ فإنه من المنظور النفطي تعدُّ روسيا قوة اقتصادية كبرى، ولها تأثيرها في أسواق النفط وأسعاره العالمية، وتزداد أهمية ذلك بالنظر إلى تأكيد الرئيس الروسي استعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمركز رئيس للنفط للولايات المتحدة والغرب.

على ضوء ذلك؛ فإن الأزمة الاقتصادية التي اعتصرت روسيا منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وعلى مدى السنوات العشر التي تلت الانهيار - لم تكن نتيجة ضعف القدرات الاقتصادية الروسية، وإنما نتيجة سوء إدارة الموارد المتاحة وتوظيفها، وعدم الاستقرار السياسي، وانشغال القيادة الروسية بالصراع على السلطة مع القوى السياسية الأخرى.

ولذا؛ فإنه مع تغير القيادة السياسية، وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي الداخلي في عهد بوتين؛ شهد الاقتصاد الروسي انتعاشاً ملحوظاً، صحيح أن الاقتصاد الروسي ما زال يعاني من بعض المشكلات، ومنها اعتماده على الصادرات الروسية من المواد الخام، والتي تشكل أكثر من ٨٠ ٪ من الصادرات، وضرورة تحديث الصناعة، وحل مشكلات القطاع الزراعي فيما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر (حوالي ٤٠ ٪ من السكان)، إلا أن تحسناً ملحوظاً قد طرأ على أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠م، ويتضح

ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- ارتفاع الناتج القومي الإجمالي GDP من ٦٢٠,٣ بليون دولار عام ١٩٩٩م، إلى ١,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠١م.
- ارتفاع نسبة النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي من ٣,٢ ٪ عام ١٩٩٩م، إلى ٥,٢ ٪ عام ٢٠٠١م.
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار من ٤,٢٠٠ عام ١٩٩٩م، إلى ٨,٣٠٠ عام ٢٠٠١م.
- انخفاض معدل التضخم من ٨٦ ٪ عام ١٩٩٩م، إلى ٢١,٩ ٪ عام ٢٠٠١م.
- انخفاض نسبة البطالة من ١٢,٤ ٪ عام ١٩٩٩م، إلى ٨,٧ ٪ عام ٢٠٠١م[١١].

وقد كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنها ستفي كلياً بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن عام ٢٠٠٢م، والذي يقدر بـ ١٧,٣ مليار دولار (يبلغ إجمالي الدين الخارجي لروسيا ١٦٣ بليون دولار)[١٢].

كما أعلنت روسيا في سبتمبر ٢٠٠٢م إلغاء ٣٥ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الإفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الإفريقية[١٣].

٣ ـ القدرات العسكرية:

ظلت روسيا ـ على مدى نصف قرن ـ منذ منتصف القرن العشرين وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي ـ قوة عسكرية عظمى مكافئة للولايات المتحدة، بل وأكثر تميزاً في مجال الأسلحة التقليدية، إلا أن السنوات العشر التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي شهدت تدهوراً واضحاً في الجيش الروسي، وتقلصاً في قدرات البحرية الروسية؛ حيث انخفض عدد السفن الحربية والغواصات عام ٢٠٠٠م إلى عُشر المتاح عام ١٩٩٠م، كما انخفضت المقاتلات بنسبة ٨٠ ٪، وقد كان ذلك جزءاً من حالة التدهور العام الذي أصاب روسيا خلال تلك الفترة.

وقد أولى بوتين منذ توليه السلطة اهتماماً واضحاً لإعادة تنظيم الجيش والأسطول على النحو الذي يُمَكِّن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية، ويُمَكِّنها من الحفاظ على مصالحها ومكانتها بوصفها قوة كبرى، وقد ساعد التحسن في الأحوال الاقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازم لذلك.

وقد أصدر بوتين وثيقتين:

الأولى: حول مفهومه للأمن القومي، نُشرت في ١٤/١/٢٠٠٠م.

والثانية: حول العقلية الجديدة للقوة البحرية للسنوات العشر القادمة، ونُشرت في ٤ /٣ /٢٠٠٠م(١٤).

وقد تضمنت الوثيقتان تأكيد أهمية النهوض بالجيش والبحرية، وسبل تحقيق ذلك.

وتمت ترجمة الوثيقتين إلى مجموعة من الإجراءات، والتي تضمنت يأتي:

أ - رفع رواتب العسكريين بدءاً من يوليو ٢٠٠٠م، ودفع الرواتب المتأخرة.

ب - التحول نحو تشكيل الجيش الروسي من المتطوعين بدلاً من المجندين الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية، وذلك بهدف رفع كفاءة الجيش الروسي، ومواجهة ظاهرة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية، والهروب الجماعي للجنود من وحدات الجيش، والذين قدّر عددهم بحوالي ٥٠٠٠ جندي سنوياً، ووفقاً لخطة وزارة الدفاع؛ من المفترض أن ينشأ جيش محترف في روسيا قبل عام ٢٠١٣م، وقد تم البدء في المرحلة الأولى بفرقة الإنزال ٧٦ في إقليم بسكوف غرب روسيا، ويتم التنفيذ في ٩٢ وحدة من القوات البرية، والإنزال الجوي، والأسطول العسكري؛ خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧م(١٥).

ج - تحديث طائرات سلاح الجو الروسي في إطار برنامج للتحديث يمتد حتى عام ٢٠١٠م(١٦).

د - تطوير إنتاج روسيا من الأسلحة والمعدات العسكرية، وتمويل المخترعين والمصممين ودعمهم؛ بهدف إنشاء وإنتاج منظومات دفاعية متطورة وبالغة الدقة، وتعزيز مكانة روسيا في السوق العالمية للسلاح.

ويأتي هذا متسقاً مع توجه الرئيس بوتين للتوسع في مبيعات الأسلحة، ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي ولكن بفتح أسواق جديدة؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات السلاح من ٣,٦٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٠م، إلى ٤,٤ مليارات دولار عام ٢٠٠١م، وتعدُّ الصين أكبر مستوردي السلاح الروسي؛ حيث تستأثر وحدها بحوالي ٤٠ ٪ من صادرات روسيا من الأسلحة، في حين تمثل الأخيرة ٧٠ ٪ من إجمالي واردات الصين من الأسلحة؛ نظراً لاعتماد ترسانتها العسكرية على المعدات السوفييتية، كذلك الحال بالنسبة إلى الهند التي تستأثر بثلث صادرات السلاح الروسي، وتحتل المرتبة الثانية بعد الصين بين مستوردي الأسلحة الروسية، وفي إطار العالم الإسلامي تبرز العديد من الدول منها إيران وسوريا، وأيضاً ماليزيا التي تعدُّ أحد أهم شركاء روسيا في تجارة الأسلحة، ويعود التعاون العسكري بينهما إلى عام ١٩٩٤م عندما باعت لها روسيا طائرات قتالية من طراز ميج ٢٩، كما وقّع البلدان في مايو ٢٠٠١م اتفاقاً يقضي بتصدير أنظمة صواريخ مضادة للدبابات إلى ماليزيا(١٧).

٤ - المكانة الدولية:

روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي بوصفه قوة كبرى، وكما ورثت قدراته العسكرية النووية والتقليدية؛ ورثت أيضاً مكانته الدولية ومقعده الدائم في مجلس الأمن، كما حصلت روسيا في يونيو ٢٠٠٢م

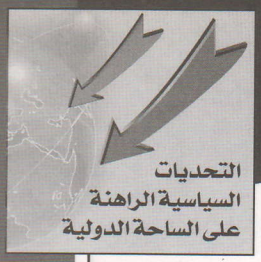

على العضوية الكاملة في مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، وسوف تتولى رئاسة المجموعة، وتستضيف قمتها، وتشارك في الاجتماعات الخاصة بمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية في عام ٢٠٠٦م، كذلك تم في مايو ٢٠٠٢م إنشاء مجلس مشترك بين روسيا وحلف الأطلنطي يسمح بمعاملة موسكو بوصفها شريكاً متكافئاً مع باقي دول الحلف؛ مما يسمح باتخاذ قرارات مشتركة في عدد من المجالات، وهي: مكافحة ما يسميه الغرب (الإرهاب الدولي)، إدارة الأزمات، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مراقبة التسلح، التعاون العسكري، وإجراء مناورات مشتركة، وتطوير القوات المسلحة، ويعكس هذا حقيقتين أساسيتين:

أولهما: الصحوة الروسية، والتقدم في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وعلى صعيد الاستقرار السياسي الداخلي.

ثانيهما: تنامي النفوذ الروسي على الصعيد الدولي، واستعادة روسيا لمكانتها بوصفها إحدى القوى الدولية الكبرى الفاعلة والمؤثرة في الشؤون الدولية؛ وإن ظل هذا التأثير مرتبطاً بالمصالح الروسية.

خلاصة القول: إن استعراض عناصر القوة الروسية يوضح أن روسيا تمتلك مقومات القوة الكبرى من المنظور الجغرافي، والديمجرافي، والعسكري، كما أن الاقتصاد الروسي أخذ في التحسن؛ مما يتيح لروسيا ممارسة دور أكبر وأكثر فاعلية في الشؤون الدولية.

ولا شك أن لهذا انعكاسه على الأدوات المتاحة لروسيا لتنفيذ سياستها الخارجية؛ فإذا كانت الصعوبات الاقتصادية التي تواجه روسيا تحد من قدرتها على استخدام الأداة الاقتصادية؛ فإن روسيا بحكم مكانتها الدولية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن تجيد استخدام الأداة الدبلوماسية، كما أن قدراتها العسكرية تمكنها من استخدام الأداة العسكرية، وتوظيف ترسانتها العسكرية الضخمة لخدمة مصالحها وأهدافها متى شاءت.

ثالثاً: علاقة روسيا بالأمة الإسلامية:

خلال العهد القيصري اقتصرت علاقة روسيا بالعالم الإسلامي على محاولتها التوسعية في المناطق الإسلامية المجاورة، أو على حساب الإمبراطورية العثمانية، وذلك في المجال الحيوي، والمحيط الجغرافي المباشر لروسيا؛ بهدف الوصول إلى الحياة الدافئة.

وعقب الثورة الروسية عام ١٩١٧م وقيام الاتحاد السوفييتي كان هناك تفاوت واضح في معاملة المسلمين داخل الاتحاد السوفييتي وخارجه، فنظراً لأن العقيدة الماركسية تنطلق من المادية الجدلية ولا تعترف بوجود إله ولا بعث ولا حساب، وترى أن الدين هو أفيون الشعوب؛ لأنه وسيلة لتخدير البسطاء من العامة؛ فإن إزالة الدين مهمة ثورية من وجهة النظر الماركسية؛ انطلاقاً من هذا اتخذت السلطات السوفييتية مجموعة من الإجراءات التي تمس جميع الأديان بهدف حظر ممارستها، ومن بينها الديانة الإسلامية لدى مسلمي آسيا الوسطى والقوقاز، ومنها:

- اعتقال علماء المسلمين، وإعدام الكثيرين منهم.
- إغلاق المساجد والمدارس الدينية، ومنع نشر الكتب الدينية.
- حظر ممارسة أركان الإسلام على المسلمين؛ كالصلاة والصوم والزكاة والحج.
- عدم الاعتراف بالتوثيق الشرعي للزواج على يد مأذون واشتراط التوثيق المدني، وتحريم تعدد الزوجات.
- منع تدريس اللغة العربية في المدارس والمعاهد والكتاتيب، بل وقام ستالين بإلغاء استخدام الحروف العربية في الجمهوريات الإسلامية، وفرض استخدام الحرف الكريلي الروسي بدلاً منها(١٨).

وعلى الرغم من المقاومة التي أبداها المسلمون لهذه الإجراءات، ومحاولتهم الحفاظ على هويتهم الإسلامية؛ فقد استمرت سياسة القمع من جانب السلطات السوفييتية طوال العهد السوفييتي، حتى وصل جورباتشوف إلى السلطة في مارس ١٩٨٥م؛ حيث تضمن برنامجه الإصلاحي القائم على (البيروسترويكا) إعادة الهيكلة الاقتصادية، و(الجلاسنوست) المصارحة، والسماح بقدر متزايد من حرية العبادة لمختلف الديانات؛ ومن بينها الإسلام، إلى أن تم إلغاء كل القيود عقب انهيار الاتحاد السوفييتي.

أما على صعيد علاقة الاتحاد السوفييتي بالدول الإسلامية؛ فقد قام الاتحاد السوفييتي بدعم حركات التحرير الوطني في العديد منها، كما قدم مساعدات اقتصادية وعسكرية للعديد من الدول الإسلامية؛ خاصة في إطار العالم العربي، ومنها مصر وسوريا والعراق واليمن، وهو ما يؤكد حقيقة أن سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه المسلمين دَاخِلَهُ لم تكن تحكمها العقيدة الدينية، ولم تكن موقفاً ضد الإسلام والمسلمين، وإنما كانت موقفاً حكمته الأيديولوجيا الماركسية ضد جميع الأديان؛ بما في ذلك المسيحية الأرثوذكسية واليهودية.

وخلال الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن هناك نمط واحد يحكم علاقة السلطات الروسية بالمسلمين داخلها، وكذلك بدول العالم الإسلامي، فعلى حين يتمتع المسلمون الروس الذين يمثلون ثاني الديانات في روسيا، ويبلغ عددهم حوالي ١٩ مليون مسلم - بحرية العبادة على قدم المساواة مع غيرهم من الديانات؛ فقد أبرزت السلطات الروسية تشدداً واضحاً تجاه الشيشان، هذا في الوقت الذي طوَّرت فيه روسيا علاقات تعاون استراتيجي مع إيران وكذلك العراق، وهو ما يطرح التساؤل عن أسباب ذلك، والأسس التي تحكم علاقة روسيا بالعالم الإسلامي.

والواقع أنه يمكن تفسير ذلك وفقاً لخصوصية المصالح الروسية في كل حالة، فما يحدث في الشيشان إنما تحكمه اعتبارات عملية برجماتية تتعلق بمصالح روسيا في الشيشان؛ يؤكد هذا التعاون الاستراتيجي القائم بين روسيا وعدد من الدول الإسلامية، وفيما يلي تفصيل لذلك:

١- الموقف الروسي من الشيشان:

الشيشان هي جمهورية شيشينيا، إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي المتمتعة بالحكم الذاتي، وتبلغ مساحتها ١١٣٠٠كم٢، وتقع في شمالي شرقي القوقاز، ويبلغ عدد سكانها ٦٧٠ ألف نسمة، ويمثل هذا العدد ٨١ ٪ من الشيشان في جمهورية روسيا الاتحادية، بينما يعيش ٦,٥ ٪ من الشعب الشيشاني في جمهورية داغستان المجاورة لشيشينيا، أما النسبة الباقية ١٢,٥ ٪ فموزعة في أنحاء روسيا(١٩).

وفي عام ١٩٩١م وقبيل انهيار الاتحاد السوفييتي أعلن الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف استقلال جمهورية شيشينيا عن روسيا الاتحادية، ورفض توقيع الاتفاقية الاتحادية للاتحاد الروسي عام ١٩٩٢م، واستحوذ على الأسلحة والمطارات الموجودة في الشيشان، وشرع في تكوين جيش نظامي وتزويده بالأسلحة الحديثة، كما وضع دستوراً ليكون أساساً تشريعياً جديداً للجمهورية الشيشانية.

ونظراً لانشغال الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين في ترسيخ دعائم نظامه، ومواجهة الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية؛ فقد تم تأجيل قرار غزو الشيشان إلى الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩٩٤م، وعلى ضد ما كان يتوقعه القادة الروس من سرعة الاستيلاء على جروزني؛ فقد استمرت الحرب أكثر من عشرين شهراً، وأودت بحياة ما يزيد عن ١٠٠ ألف من العسكريين والمدنيين من الجانبين الروسي والشيشاني(٢٠).

وعلى الرغم من مرسوم الرئيس يلتسين في نوفمبر ١٩٩٦م بالانسحاب الكامل من شيشينيا، ومعاهدة السلام الموقعة بين الجانبين في مايو ١٩٩٧م؛ فقد استؤنفت الحملة العسكرية ضد الشيشان من جديد في سبتمبر ١٩٩٩م؛ بدعوى القضاء على عناصر المقاومة الشيشانية التي اتُهمت بالقيام بسلسلة من التفجيرات في العاصمة موسكو، والتي امتدت لتشمل الوحدات السكنية التي يقطنها مدنيين روس.

وقد زعمت روسيا دوماً أن موقفها من الشيشان ليس صراعاً دينيّاً أو عقائدياً، ولا يعني عداءً للإسلام والمسلمين، وقامت في بداية حملتها الثانية ضد الشيشان بإرسال مذكرات إلى الدول الإسلامية أوضحت فيها موقفها تجاه القضية الشيشانية والأسباب التي دفعتها لشن حملتها.

ويمكن تفسير التشدد الروسي تجاه الشيشان على ضوء اعتبارين أساسيين:

أولهما: الاعتبارات الأمنية المتعلقة بالأمن القومي الروسي ووحدة الكيان الروسي، فمن المعروف أن روسيا دولة فيدرالية متعددة القوميات والأديان، تتألف من ٨٩ وحدة فيدرالية؛ منها عدد ٢١جمهورية إحداها هي الشيشان، وينتمي سكانها إلى ١٣٠ جماعة عرقية؛ أهمهم الروس ٨١ ٪ من السكان، ومن هنا كان حرص القيا٠ الروسية على الاحتفاظ بالشيشان خوفاً من أن يؤدي السماح لها بالاستقلال إلى تصاعد المطالب الاستقلالية للجمهوريات الأخرى التي تسعى إلى ذلك ـ وهي عديدة ـ؛ الأمر الذي يؤدي إلى انفراط العقد الروسي كما انفرط العقد السوفييتي من قبل.

يضاف إلى هذا: التداخل الجغرافي بين روسيا وشيشينيا، والموقع الاستراتيجي لهذه الأخيرة كمدخل لروسيا إلى البحر الأسود.

ثانيهما: الاعتبارات الاقتصادية؛ حيث تحتوي جمهورية شيشينيا على موارد وثروات طبيعية ومعدنية ضخمة؛ منها النفط والغاز الطبيعي، كما أن فيها صناعات مهمة؛ مثل تكرير النفط، والبتروكيماويات، وصناعات كيمائية وغذائية.

وقد كانت تلك الاعتبارات الأمنية والاقتصادية هي الدافع الأساسي وراء الحملة العسكرية الروسية على الشيشان عام ١٩٩٤م والثانية عام ١٩٩٩م، وذلك بهدف فرض الهيمنة الروسية الكاملة على شيشينيا، ودعم الحكومة الشيشانية الموالية في الداخل.

وجدير بالذكر أن المواقف الرسمية للدول الإسلامية تعكس تفهماً للموقف والدوافع الروسية، وترى قضية الشيشان شأناً داخلياً لروسيا لا يجب التدخل فيه حفاظاً على العلاقات مع روسيا، ففي تصريح له أكد وزير الخارجية المصري السابق عمرو موسى أن مصر لا يمكن أن توافق على ضرب المدنيين في جمهورية الشيشان، ولا تقبل أي سياسة تؤدي إلى تشريد السكان؛ في الوقت الذي لا تشكك فيه مصر في مبدأ وحدة الأراضي الروسية(٢١).

كذلك أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن إيران لا تندد بما تفعله القوات الحكومية الروسية في جمهورية الشيشان، وترى ضرورة البحث عن حل سياسي لا يهدد وحدة الأراضي الروسية.

وفي ظل الإصرار الروسي على الاحتفاظ بالشيشان حتى لو بالقوة؛ يصبح الحل السياسي والتسوية السلمية هو السبيل الوحيد لتسوية القضية وحقناً لإراقة المزيد من الدماء الشيشانية.

٢ - التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني:

وعلى الرغم من التفاهم السياسي والتقارب في مواقف البلدين تجاه عدد من القضايا الدولية والإقليمية، وكذلك العلاقات الاقتصادية المتنامية بين البلدين؛ فإن التعاون في المجالين التقني والعسكري يظل هو حجر الزاوية في التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني.

وقد كانت بداية التعاون في المجال التقني في عام ١٩٨٩م خلال زيارة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني لموسكو؛ حيث تم توقيع برنامج للتعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية، وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكان من المفترض أن يعقب ذلك إبرام اتفاقية، إلا أن تلاحق أحداث انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تأجيل توقيع هذه الاتفاقية حتى عام ١٩٩٢م؛ حيث وقّع البلدان اتفاقيتين:

أولهما: اتفاقية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

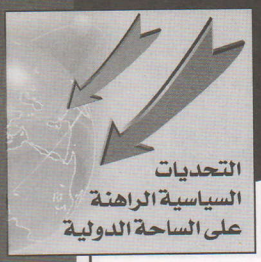

ثانيهما: تتعلق ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية والمعروفة بمفاعل (بوشهر)(٢٢).

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على روسيا لإثنائها عن إتمام الصفقة الخاصة بمفاعل (بوشهر)؛ تخوفاً من استخدامه في أغراض غير سلمية، إلا أن روسيا أصرت على إتمام الصفقة انطلاقاً من عدة اعتبارات:

أولها: الاعتبارات الاقتصادية؛ حيث تبلغ قيمة هذه الصفقة حوالي مليار دولار، ويعمل بها حوالي ١٠ آلاف من الخبراء والمتخصصين الروس.

ثانيها: أن إيران عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت من أوائل الدول التي وقَّعَت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك في عام ١٩٧٩م، هذا إلى جانب عدم وجود أي مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووي عسكري في إيران، وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة في إيران خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٤م استجابة لطلب الولايات المتحدة، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية، وأكدت الوكالة أن التعاون الروسي الإيراني يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية.

ثالثها: أن روسيا لم تكن هي الدولة الأولى التي تتعاون مع إيران في هذا المجال؛ حيث كانت شركة سيمنس الألمانية قد بدأت في محطة (بوشهر)؛ إلا أن العمل في المشروع توقف بعد الثورة الإسلامية في إيران. كذلك كانت الولايات المتحدة تزود إيران باليورانيوم الذي وصل تركيزه ٩٣ ٪(٢٣).

وأخيراً؛ فإن الولايات المتحدة قامت بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي تقوم روسيا بتزويدها لإيران، وأن الولايات المتحدة ترفع شعار (منع الانتشار النووي) من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التقنية (التكنولوجيا) النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق(٢٤).

وقد بدأت روسيا العمل في مفاعل (بوشهر) في أوائل عام ١٩٩٦م، وفي يوليو ٢٠٠٢م تم توقيع اتفاق ينص على قيام روسيا بتزويد إيران بستة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء في منطقتي (بوشهر) و(الأهواز)، وذلك حتى عام ٢٠٠٢م بتكلفة إجمالية قدرها ٨,٥ مليارات دولار(٢٥)، هذا إلى جانب تدريب حوالي مائة مهندس إيراني في روسيا للعمل في محطة (بوشهر) النووية(٢٦).

أما على صعيد التعاون العسكري؛ فتعدُّ إيران سوقاً مهمة وواعدة بالنسبة إلى صادرات السلاح الروسية، وقد تعرضت روسيا لضغوط شديدة من جانب الولايات المتحدة في محاولة لإثنائها عن التعاون العسكري مع إيران، وكانت مصالح روسيا الاقتصادية هي الدافع لها إلى المضي قدماً في هذا التعاون، إلا أنه في عام ١٩٩٥م - ونتيجة للضغوط الأمريكية المتواصلة - تم توقيع اتفاق سري بين رئيس الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشرنوميردين، وآل جور نائب الرئيس الأمريكي؛ يقضي بتوقف موسكو عن تزويد إيران بأي أسلحة تقليدية متطورة بدءاً من

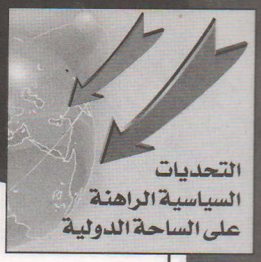

عام ٢٠٠٠م، ولكن على عكس ما كان متفقاً عليه وما كانت تتوقعه وتأمله واشنطن؛ فقد شهد التعاون الروسي الإيراني نمواً مطرداً في المجال العسكري منذ وصول بوتين إلى السلطة.

فقد أكد الرئيس بوتين على أن روسيا ستمضي قُدُماً في بيع أسلحة دفاعية لإيران، وأن لإيران الحق في ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها، وأن تعاونهما في المجال العسكري لخدمة أهداف دفاعية بحتة، وفي ديسمبر ٢٠٠٠م قام وزير الدفاع الروسي بزيارة إيران في أول زيارة من نوعها منذ الثورة الإسلامية معلناً استئناف التعاون العسكري بين البلدين، وهو ما مثَّل خرقاً صريحاً لاتفاق تشرنوميردين-آل جور، وعقب زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو في مارس ٢٠٠١م تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ ٧ مليارات دولار(٢٧)، وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات، والغواصات، والمقاتلات، ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى؛ إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من الأسلحة السوفييتية الصنع، وتدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية(٢٨).

ويمكن تفسير التعاون العسكري المطَّرِد بين البلدين في ضوء المصالح المشتركة لهما، فمن ناحية؛ تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها في سوق السلاح، وزيادة حصتها في هذا السوق، وذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات صادرات السلاح من مورد مهم بالنسبة لروسيا خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها. ومن ناحية أخرى؛ فإنه في ظل الحظر الأمريكي والغربي المفروض على إيران تظل روسيا هي مصدر التسلح الوحيد المتاح لإيران.

ويظل التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإيران نموذجاً لإمكانية الاستفادة من القدرات والإمكانات الروسية خاصة في المجالين التقني والعسكري.

٣ - الموقف الروسي من العراق:

يعدُّ الموقف الروسي من العراق نموذجاً آخر للعلاقات التعاونية التي يمكن أن تربط بين روسيا والدول الإسلامية، ويعكس مدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها خاصة تلك المصالح الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية بصفة عامة.

فقد أدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣م، وديسمبر ١٩٩٨م، وفبراير ٢٠٠١م، كما رفضت منح الولايات المتحدة تفويضاً مطلقاً لاستخدام القوة ضد العراق، وحالت دون صدور قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص؛ حيث لم يتضمن القرار ١٤٤١ الذي صدر في نوفمبر ٢٠٠٢م النص على اللجوء التلقائي إلى القوة ضد العراق، وذلك على الرغم من المحاولات الأمريكية العديدة لإقناع روسيا بالموافقة على مشروع القرار الذي تقدمت به إلى مجلس الأمن، ويتضمن تخويلها حق استخدام القوة ضد العراق، كذلك انتقدت موسكو التصريحات الأمريكية بشأن مخالفة العراق القرار ١١٤١، وحذرتها

من محاولة البحث عن ذريعة لبدء الحرب.

وجدير بالذكر أنه مع أهمية المعارضة التي أبدتها روسيا لتوجيه ضربات للعراق، وما ترتب على ذلك من فاعلية في إطار مجلس الأمن، وإقدام الولايات المتحدة على الرغم من ذلك بتوجيه ضرباتها للعراق متجاوزة مجلس الأمن والشرعية الدولية؛ فإن روسيا لم تدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة، وإن كانت قد أدانت السلوك الأمريكي وشجبته.

من ناحية أخرى؛ كانت روسيا تطالب دوماً بتخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠م تمهيداً لرفعها، وعارضت في عام ٢٠٠١م المشروع البريطاني الأمريكي في مجلس الأمن لفرض نظام جديد للعقوبات على العراق فيما عُرف بالعقوبات الذكية، وقامت في سبتمبر ٢٠٠٠م باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد.

ويمكن تفسير الموقف الروسي المؤيد للعراق على ضوء المصالح الاقتصادية لروسيا في العراق، والتي تتمثل في:

أ - الديون المستحقة على العراق لصالح روسيا والتي تقدر بـ ٧ مليارات دولار.

ب - العقود المبرمة بين عدد من الشركات الروسية والعراق، ومنها تلك الخاصة باستثمار حقول النفط في غرب القرنة جنوب العراق، والتي قامت الحكومة العراقية بإلغاء العقد الخاص بها في ديسمبر ٢٠٠٢م، هذا إلى جانب اتفاق التعاون الاقتصادي الاستراتيجي الذي تم في أغسطس ٢٠٠٢م ويقدر بنحو ٤٠ مليار دولار، ويتضمن التعاون في المجالات النفطية، والطاقة الكهربائية، والسكك الحديدية[٢٩].

ج - كانت العراق سوقاً أساسيّاً للسلاح الروسي، فقد قدمت روسيا للعراق مفاعلاً نوويّاً وأسلحة تقدر قيمتها بـ ٢,٥ بليون دولار أثناء حربها مع إيران[٣٠]، وكانت روسيا تطمح أن تقوم بإعادة تسليح العراق وذلك بعد رفع العقوبات عنه.

في ضوء هذه الاعتبارات كان حرص روسيا على الحيلولة دون توجيه ضربات عسكرية للعراق ورفع العقوبات عنه، والتي تمس المصالح الروسية على نحو مباشر؛ حيث قُدرت خسائر روسيا من جراء العقوبات خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٣٠ مليار دولار، ومن ثم فسيظل التأييد الروسي للعراق أحد صور التعاون بين روسيا والعالم الإسلامي.

خاتمة:

أوضحت دراسة «عناصر القوة الروسية وقدراتها» أن روسيا تمتلك مقومات القوة الكبرى، وأنها بدأت في استعادة مكانتها في مصاف القوى ذات التأثير والنفوذ في الشؤون الدولية، وأن لديها الكثير مما يمكن أن تقدمه للدول الإسلامية وخاصة في المجال التقني والعسكري.

كما اتضح أن السلوك الخارجي لروسيا لا يتضمن عداء للإسلام والمسلمين، وأنه[1] باستثناء قضية الشيشان تأتي مواقفها متقاربة إلى حد كبير مع مواقف الدول الإسلامية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وأنه على الدول الإسلامية صنع مصالح حقيقية لروسيا في العالم الإسلامي، وربط روسيا بشبكة من المصالح الاقتصادية لتصبح قوة دافعة لتأييد روسي حقيقي وفاعل للمصالح والقضايا الإسلامية، فروسيا دولة كبرى، ومن المنتظر أن يكون لهذا التأييد أهميته وتأثيره خلال العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين، وهي أيضاً قادرة وراغبة في تقديم مساعدات حقيقية للدول الإسلامية شريطة أن تتوافق مصالح الطرفين، ولذا فعلينا بوصفنا دولاً إسلامية تحديد نقاط التوافق في المصالح على النحو الذي يعود بالنفع والفائدة على الطرفين.

---

(١) المصدر السابق.

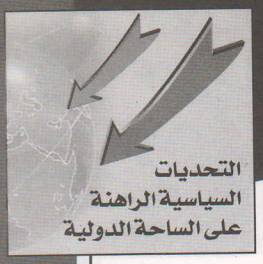

هوامش الدراسة

(١) الكتابات في هذا الإطار انظر:

Paul kennedy, The Rise and fall of the great powers, London: fontana press, 1989.

(٢) قدم الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين استقالته في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٩م، وتولى فلاديمير بوتين السلطة منصب قائم بأعمال رئيس الجمهورية حتى تم انتخابه رسمياً في مارس ٢٠٠٠م، وقام بأداء اليمين الدستورية في مايو ٢٠٠٠م.

(٣) محمد فراج أبو النور،(المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز: دخول الإسلام وحتى الغزو القيصري الروسي) مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٥، شتاء ١٩٩٢م، ص ١٧١ - ١٧٢.

(٤) د. محمد عبد القادر أحمد، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي بين الماضي والحاضر، القاهرة مكتبة النهضة، ١٩٩٢م، ، ص ١٣.

(5) Gwendolen m. Carter, the Government of the soviet union, newyork : harcourt brace world, inc 1967, p32.

(6) David footman, the russian revolutions, London: faber, 1962, p. 15.

(7) Gwendolen m. Carter, ou cit, pp. 34 - 35.

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر:

Russia today : facts and trends, moscow: Russian in formation agency, novesti, 1995, pp. 11-12.

(9) http://www.cia.Gov/cia/publications/factbook/geos/rs.html.

(١٠) عمان، ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٢م.

(11) http://www.photius.com/wfb2000/countries/russia-economy-html

(١٢) عمان، ١٧ / ٩ / ٢٠٠٢م.

(١٣) عمان، ٧ / ٩ / ٢٠٠٢م.

(14) Reviving Russia's navy: putin's new doctrian, IISS strategic commonts, vol.6, issue6, july 2000.

(١٥) عمان، ٢٩ / ٦، ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٢م.

(١٦) عمان، ٨ / ٨ / ٢٠٠١م.

(١٧) عمان، ٦ / ١٠ / ٢٠٠١م.

(١٨) د. محمد عبد القادر، م. س. ذ،، ص ٨٢ - ٩٤.

(١٩) د. محمد السيد سليم، التعريف بالشعب الشيشاني، في د. محمد السيد سليم محرر القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م ص ١ - ٥.

(٢٠) عبد الملك خليل، قرار غزو الشيشان، بداية مسيرة الآلام، الأهرام، ١١ / ٢ / ١٩٩٧م.

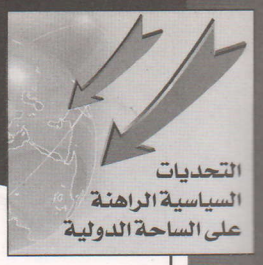

(٢١) الأهرام ٧ / ١١ / ١٩٩٩م.

(22) Brenda shaffer, partners in need: the stratigic relationship of russia and iran, washington: washington institute for near east policy, 2001 p. 73.

(23) The ecomomist, april, 8th, 1995, p. 37.

(24) Richard F. staar, Russia and the islamic middle east: miditerranear Quarterly, 1997, p. 167.

(٢٥) عمان، ٩ / ٨ / ٢٠٠٢م.

(٢٦) القبس، ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٢م.

(٢٧) الأهرام، ٧ / ١٠ / ٢٠٠١م.

(٢٨) عمان، ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٢م.

(٢٩) الحياة، ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠٢م.

(30) Richard k. Herman, Russian policy is the middle east: Strategi change and tactical contradictions, the middle east journal, vol 48, no.3, summer 1994 p. 466.